

بِسَامِ الشُّبُكَةِ وَمَحَمَّدِ مِلْحَمِ يَتَحَدَّثَانِ عَنِ الْمُؤَاجَهَةِ مَعَ الْإِحْتِلَالِ الْإِسْرَائِيلِيِّ

في عدد الشهر الماضي، تشرين الأول ١٩٨٠، نشرت «شؤون فلسطينية»، نص المقابلة التي أجرتها مع السيد فهد القواسمة، رئيس بلدية الخليل المبعد، وفي هذا العدد تنشر نص مقلبتين جديدتين مع كل من السيد بسام الشبكة رئيس بلدية نابلس، ومحمد ملحم رئيس بلدية حلحول المبعد. فيما يلي المقابلة الأولى التي أجراها عباس شبلوق في لندن مع السيد بسام الشبكة الذي يعالج هناك:

س - برز رأيان في الساحة الفلسطينية حول مسألة اشتراك القوى الوطنية في الانتخابات البلدية في الضفة والقطاع المحتلين عام ١٩٧٦: رأي يستند إلى اعتبارات قانونية ترى عدم شرعية الانتخابات في ظل الاحتلال، وبالتالي المطالبة بمقاطعتها، ورأي يستند إلى اعتبارات سياسية، ويرى أن مصلحة شعبنا الوطنية تقتضي عدم ترك المجال مفتوحاً أمام سلطات الاحتلال لاستغلال الانتخابات في خلق قيادة بديلة تنفذ من خلالها هذه السلطات مآربها بما يتعارض مع الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني. كيف تقيّمون الآن حصيلة هذه التجربة؟

ج - في البداية كان ثمة اجماع حاسم من قبل الحركة الوطنية والجمامين بمقاطعة الانتخابات التي قررت سلطات الاحتلال إجراءها في عام ١٩٧٢، والتي أجريت، كما هو معلوم، بضغط قوي من سلطات الحكم العسكري. كان هناك رفض شعبي كامل لإجراء الانتخابات، انطلاقاً من عدم شرعيتها؛ إذ ليس من حق إسرائيل - بموجب القوانين والشرائع الدولية - أن تغير شيئاً من الأوضاع القانونية السائدة في المناطق التي احتلتها بعد حرب ١٩٦٧. واستطاعت سلطات الاحتلال - بالتهديد والوعيد للمجالس البلدية القديمة - أن تدفعها للاشتراك في الانتخابات، حيث دعا الحاكم العسكري هذه المجالس للاجتماع به، وهدد كل من يتخلف عن المشاركة في الانتخابات، بالمغادرة